
رقم ١٥٢
المكان علوم اجتماعي

الحكومة المصرية

قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٧
بخصوص تسجيل المراكب

قرار رقم ٢١
بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب

(مستخرجان من "الوقائع المصرية" عددى ٧٩ و ٨٨ الصادرين فى ٢٠ سبتمبر و ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٧)

طبعا بالمطبعة الاميرية بالقاهرة

ويطلبان (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلاملك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العينى

١٩١٧

(المطبعة الاميرية ٣٦٦٣/١٩١٧/١٠٠)

قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٧
بخصوص تسجيل المراكب

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — جميع المراكب ماعدا المسجلة من قبل فى الموانى أو البحيرات يجب تسجيلها سواء كانت سائرة أم راسية فى النيل أو فى الترع أو فى المصارف أو فى أية مياه داخلية أخرى .

ويراد بلفظة "المراكب" أوسع ما تطلق عليه من المعانى فهى تشمل كل مركب يسير بالبخار أو بالشراع أو بأية واسطة أخرى من وسائط التحريك وكذا كل ما يتخذ من المنشآت العائمة للتجارة أو للسكنى أو لأى ارتفاق شخصى آخر .

٢ — لا يكون التسجيل صحيحا إلا لمدة سنة واحدة .

وتصدر شهادة التسجيل فى مقابل دفع رسم حسب التعريفة الآتية :

عشرة قروش عن المراكب التى لا يتجاوز طولها عند خط التعويم ٢٠ قدما ؛

عشرون قرشا عن المراكب التى يزيد طولها عند خط التعويم على ٢٠ قدما ولا يتجاوز ٦٠ قدما ؛

ثلاثون قرشا عن المراكب التى تجاوز ٦٠ قدما .

وتحصل هذه الرسوم عينها عند كل تجديد يحصل فى الشهادة وكذا عند كل تغيير يحصل فى ملكية المركب .

٣ — يجب أن يكون على كل مركب رقم التسجيل .

٤ — على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
ولهما أن يصدرا جميع القرارات اللازمة للتنفيذ .

صدر باليخت "سيار" فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
حسين رشدى

وزير الأشغال العمومية
اسماعيل سرى

وزارة الأشغال العمومية

قـــرار رقم ٢١

بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بشأن تسجيل المراكب ؛

وعلى مداولة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٧ التى أجريت طبقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قـــرر ما هو آت :

مادة ١ — تسجيل المراكب المنوه به فى المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ يلزم إجراؤه إما بمكتب التسجيل بالمحافظة أو بالمديرية التى يقيم بها مالك أو أحد ملاك المركب و إما بالمكتب العام للتسجيل الذى مركزه فى وزارة الأشغال العمومية (القسم الميكانيكى) .

مكاتب التسجيل وعنواناتها مبينة بملحق هذا القرار .

٢ — يتخذ فى كل مكتب من مكاتب التسجيل سجل يسمى "سجل المراكب" و يشتمل على البيانات الآتية لكل مركب مسجل :

(أ) رقم التسجيل ؛

(ب) اسم ولقب المالك أو الملاك ؛

(ج) اسم ولقب الشخص المعهود اليه المركب ؛

(د) اسم المركب ووصفه وأبعاده وطريقة تسييره إن وجدت ؛

(هـ) الغرض المعد له المركب ؛

(و) مقدار حمولته فى حالة ما يكون معدا لنقل البضائع .

٣ — يتخذ فى المكتب العام عدا سجل المراكب الخاص به "سجل عام للمراكب" تدون به جميع البيانات المتعلقة بكل مركب مسجل بالمكاتب الأخرى .

٤ — كل طلب تسجيل يجب تقديمه من مالك المركب الى مكتب التسجيل المختص على نموذج مطبوع يمكن الحصول عليه مجانا من أى مكتب من مكاتب التسجيل و يجب أن يشمل الطلب بالضبط البيانات المشار اليها فى الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة الثانية .

٥ — عند تقديم الطلب يسلم مكتب التسجيل الى مالك المركب ايصالا و يعين له التاريخ والمكان اللذين يجب عليه أن يضع مركبه فيهما تحت تصرف المكتب لتحقيق البيانات المشتمل عليها الطلب .

٦ — على مالك المركب أن يجعل مركبه تحت تصرف مكتب التسجيل فى التاريخ والمكان المحددين له ويحق للوظفين المعينين من قبل وزارة الأشغال العمومية أن يجروا أى قياس أو فحص بالمركب أو أية أبحاث يرونها ضرورية لتحقيق البيانات التى يحتويها طلب التسجيل .

ويخصص للمركب رقم تسجيل يقيد فى سجل المراكب مع البيانات السابق تحقيقها .

٧ — الموظفون المشار اليهم فى المادة السابقة يثبتون على المركب بالطريقة الآتى بيانها الرقم والحرف أو الحروف المميزة له كما هى مبينة بملحق هذا القرار :

(أ) المراكب المعدّة لنقل البضائع أو للصيد أو لأغراض تجارية أخرى يبين رقمها وحروفها بالدهان (البويه) على المقدّم وأيضا على القلع الأكبر للشراعية منها ؛

(ب) مراكب السفر والتنزه (الذهبيات) والمساكن العوّامة توضع عليها لوحة معدنية مبين فيها الرقم والحرف المميزان .

ويجب أن لا يحصل فى الرقم والحرف الموضوعين بهذه الكيفية تغيير ولا تعديل ولا محو ولا ما يجعلهما غير مقروءين .

٨ — شهادة التسجيل المنوه بها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ يبين فيها رقم تسجيل المركب واسم ولقب مالكه أو ملاكه ومكتب التسجيل .

ويسلم الى المالك مع الشهادة الأصلية نسخة منها بدون رسم وهذه النسخة يجب حفظها بطرف قبطان أو رئيس المركب إذا كان المالك نفسه غير مسافر بالمركب أو غير مقيم به .

٩ — كل تغيير فى ملكية المركب يجب على المالك الجديد اعلانه فى الحال الى المكتب المسجل به المركب أو الى المكتب العام للتسجيل لاثبات هذا التغيير بالسجلات .

وبعد هذا الاثبات يسلم المالك الجديد الشهادة القديمة ونسختها الى مكتب التسجيل لالغائهما ويتسلم منه شهادة جديدة ونسخة منها .

ويفى مقابل هذا يحصل منه الرسم المقرر فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ .

١٠ — فى حالة ضياع الشهادة أو نسختها واقامة الدليل الكافى على فقدها يصدر المكتب المسجل به المركب أو المكتب العام للتسجيل شهادة جديدة أو نسخة جديدة فى مقابل رسم قدره خمسة قروش فان وجدت الشهادة القديمة أو النسخة القديمة وجب اعادتها بدون تأخير الى مكتب التسجيل لالغائها .

١١ — يجب إبراز شهادة التسجيل أو نسختها على سطح المركب عند طلب أى موظف من موظفى الضبطية القضائية أو أى عامل مرخص له بهذا الطلب من قبل وزارة الأشغال العمومية .

١٢ — يجب تجديد شهادة التسجيل فى الخمســة عشر يوما التالية لانقضاء أجلها وعند التجديد يجوز للحكومة اذا استدعت الحال أن تقوم بفحص المركب من جديد بالشروط المبينة بالمادة السادسة السالفة الذكر وعند كل تجديد يحصل الرسم المذكور فى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ .

١٣ — تمنح مهلة شهرين ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار لتقديم طلبات التسجيل وبعد مضى هذه المهلة لا يجوز لأى مركب السير أو الوقوف اذا لم يكن مسجلا أو اذا لم يبرز مالكه أو الشخص المعهود اليه به الايصال الخاص بطلب التسجيل المقدم منه والمشار اليه فى المـادة الخامسة السابقة الذكر .

١٤ — كل مركب يعوم بعد سريان هذا القرار يجب تسجيله قبل استعماله للغرض الذى أعد له .

١٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا واحدا .

والمخالفات يمكن اثباتها بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو خفراء البوابات أو رؤساء الكبارى أو أى عامل منتدب لهذا الغرض انتدابا خاصا من قبل وزير الأشغال العمومية .

١٦ — يجوز عدا المحاكمة ضـبط كل مركب غير مسجل أو حصل فى رقمه وحروفه المميزين تغيير أو تعديل أو محو أو ما جعلهما غير مقروءين وحجزه الى أن يسجل أو يعاد اليه رقمــه وحروفه والى أن يسدد تمـاما جميع النفقات التى تتكبدها الحكومة فى كلتا الحالتين .

١٧ — يعمل بهذا القــرار منذ نشره بالجريدة الرسميـــة .

تحريرا فى ٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٧) اسماعيل سرى

ملحق للقرار رقم ٢١ الصادر بكيفية تنفيذ قانون تسجيل المراكب رقم ١٣ لسنة ١٩١٧

اسم المحافظة أو المديرية	الحروف المميزة لمكتب التسجيل	العنوان	اسم المحافظة أو المديرية	الحروف المميزة لمكتب التسجيل	العنوان
القــاهرة ...	C	روض الفرج	الشرقية	S	الزقازيق
الاسكندرية ...	A	نوشــا	القليوبية ...	Q	قناطر الدلتا
دميــاط	D	دميــاط	بنى سويف ...	B.S	بنى سويف
القنال	I.A	الاسماعيلية	المنيـــا ...	M	المنيـا
الجيزة	G	أثر النبى	أسيوط ...	A.S	أســيوط
البحيرة	B.H.	العطف	جرجا	G.R	سوهاج
الغربية	G.H	كفر الزيات	قنـــا	Q.N	قنـا
الدقهلية	D.Q	المنصورة	أسوان	A.N	أسوان
المنوفية	M.F	شبين الكوم	الفيوم	F	الفيوم

12. Le certificat d'enregistrement devra être renouvelé dans la quinzaine de son expiration. Au moment du renouvellement l'Administration pourra, si elle juge à propos, procéder à un nouvel examen du bateau dans les conditions prévues à l'article 6 ci-dessus.

Il sera perçu pour chaque renouvellement les droits prescrits par la Loi n° 13 de 1917.

13. Il est accordé un délai de deux mois, à partir de la date de la publication du présent arrêté, pour présenter les demandes d'enregistrement.

Passé ce délai, nul bateau ne pourra circuler ou stationner, s'il n'a pas été enregistré ou si le propriétaire ou la personne qui en a la charge n'exhibe le récépissé de la demande d'enregistrement visé à l'article 5 ci-dessus.

14. Tout bateau mis à flot après l'entrée en vigueur du présent arrêté devra être enregistré avant sa mise en service.

15. Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas L.E. 1.

Les contraventions pourront être constatées par tout officier de police judiciaire, par tout éclusier, capitaine de pont ainsi que par tout autre agent délégué à cet effet par le Ministre des Travaux Publics par commission spéciale.

16. Indépendamment de toute poursuite, tout bateau non enregistré ou dont le numéro ou la lettre distinctive ont été changés, modifiés, enlevés ou rendus illisibles, pourra être arrêté et retenu jusqu'à ce que l'enregistrement ait été effectué ou que le numéro et la lettre aient été remplacés, et que, dans l'un et l'autre cas, les frais occasionnés à l'Administration aient été intégralement remboursés.

17. Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 25 septembre 1917. (Cacheté) : ISMAÏL SIRRY.

Annexe à l'Arrêté Ministériel N° 21, réglant les Conditions d'Application de la Loi N° 13 de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux.

Nom du Gouvernorat ou de la Moudirieh.	Lettres distinctives du Bureau d'Enregistrement.	Adresse.	Nom du Gouvernorat ou de la Moudirieh.	Lettres distinctives du Bureau d'Enregistrement.	Adresse.
Cairo	C	Rôd el Farag.	Sharqîya ...	S	Zagazig.
Alexandria ...	A	Nuzha.	Qaliubîya ...	Q	Delta Barrage.
Damietta ...	D	Damietta.	Beni Suef ...	BS	Beni Suef.
Canal	IA	Ismailia.	Minya	M	Minya.
Gîza	G	Atar el Nabi	Asyût	AS	Asyût.
Beheira	BH	El ʿAtf.	Girga	GR	Sohâg.
Gharbîya ...	GH	Kafr el Zaiyât.	Qena	QN	Qena.
Daqahlîya ...	DQ	Mansûra.	Aswân	AN	Aswân.
Minûfiya ...	MF	Shibîn el Kôm.	Faiyûm	F	Faiyûm.

6. Le propriétaire devra tenir son bateau à la disposition du bureau d'enregistrement aux date et lieu à lui indiqués, et les agents désignés par le Ministère des Travaux Publics auront le droit de faire tels mesurages et examen du bateau ainsi que telle investigation qu'ils estimeraient nécessaires en vue de la vérification des indications contenues dans la demande d'enregistrement.

Un numéro d'enregistrement sera assigné au bateau et devra, ensemble avec les indications déjà vérifiées, être porté sur le registre des bateaux.

7. Les agents visés à l'article précédent apposeront sur le bateau de la façon ci-après spécifiée son numéro d'enregistrement et la lettre ou les lettres distinctives du bureau d'enregistrement ainsi qu'elles sont indiquées à l'annexe au présent arrêté :—

(*a*) Pour les bateaux affectés au transport des marchandises, à la pêche ou à d'autres fins commerciales, ces numéro et lettre seront peints sur la proue, et pour les bateaux à voiles, ils seront en outre peints sur la grande voile ;

(*b*) Une plaque métallique portant ces numéro et lettre sera apposée sur les bateaux de passage, de plaisance "dahabiehs" et maisons flottantes.

Les numéro et lettre ainsi apposés ne devront pas être changés, modifiés, enlevés ou rendus illisibles.

8. Le certificat d'enregistrement prévu à l'article 2 de la Loi n° 13 de 1917 indiquera le bureau d'enregistrement, le numéro d'enregistrement du bateau ainsi que les nom et prénoms du ou des propriétaires du bateau.

Un duplicata du certificat sera en outre délivré sans frais au propriétaire. Ce duplicata devra être gardé par devers le capitaine ou le "raïs" du bateau, si le propriétaire lui-même ne navigue pas ou ne demeure pas à bord du bateau.

9. Tout changement de propriété du bateau devra être immédiatement porté, par le nouveau propriétaire, à la connaissance du bureau où le bateau est enregistré ou bien au bureau central d'enregistrement pour que mention en soit faite sur les registres.

~~Cette~~ mention faite, le bureau d'enregistrement délivrera au nouveau propriétaire un autre certificat avec un duplicata contre restitution de l'ancien certificat et de son duplicata pour être annulés.

Il sera perçu de ce chef les droits prescrits par l'article 2 de la Loi n° 13 de 1917.

10. Au cas où le certificat ou le duplicata serait égaré et que la preuve de sa perte serait suffisamment établie, il en sera délivré un nouveau par le bureau où le bateau est enregistré ou bien par le bureau central d'enregistrement moyennant paiement d'un droit uniforme de P.T. 5. Si l'ancien certificat ou duplicata venait à être retrouvé, il devra être retourné sans retard au bureau d'enregistrement aux fins d'annulation.

11. Le certificat d'enregistrement ou son duplicata devra être produit à bord du bateau sur réquisition de tout officier de police judiciaire ou de tout agent à ce autorisé par le Ministère des Travaux Publics.

MINISTÈRE DES TRAVAUX PUBLICS.

ARRÊTÉ N° 21

réglant les Conditions d'Application de la Loi n° 13 de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux.

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 4 de la Loi N° 13 de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 18 août 1917, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

ARRÊTE :

ART. 1er. L'enregistrement des bateaux, prévu à l'article premier de la Loi n° 13 de 1917, sera effectué au Bureau d'Enregistrement du Gouvernorat ou de la Moudirieh où le propriétaire ou l'un des propriétaires du bateau réside, ou bien au bureau central d'enregistrement dont le siège est au Ministère des Travaux Publics (Service Mécanique).

Les bureaux d'enregistrement ainsi que leurs adresses sont indiqués à l'annexe au présent arrêté.

2. Il sera tenu, à chaque bureau d'enregistrement, un "registre des bateaux" contenant les indications ci-après pour tout bateau enregistré :—

(*a*) Numéro d'enregistrement ;
(*b*) Nom et prénoms du ou des propriétaires ;
(*c*) Nom et prénoms de la personne, autre que le propriétaire, qui a la charge du bateau ;
(*d*) Description du bateau, son nom, ses dimensions, et son mode de propulsion, s'il en a ;
(*e*) Affectation du bateau ; et
(*f*) Sa capacité de chargement, au cas où il s'agit de bateau affecté au transport de marchandises.

3. Il sera tenu, au bureau central d'enregistrement, outre son propre "registre des bateaux," un "registre général des bateaux" où seront mentionnées les indications de tout bateau enregistré aux autres bureaux.

4. Toute demande d'enregistrement devra être adressée par le propriétaire du bateau au bureau d'enregistrement compétent sur formule imprimée pouvant être obtenue sans frais de tout bureau d'enregistrement. La demande devra contenir exactement les indications spécifiées aux paragraphes (*b*), (*c*), (*d*), (*e*) et (*f*), de l'article 2.

5. A la réception de la demande, le bureau d'enregistrement délivrera un récépissé au propriétaire et lui indiquera la date et le lieu où il devra placer son bateau à la disposition du bureau pour la vérification des déclarations contenues dans sa demande.

LOI N° 13 de 1917
sur l'Enregistrement des Bateaux.

Nous, Sultan d'Egypte,

Sur la proposition de Notre Ministre des Travaux Publics et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

DECRÉTONS :

ART. 1er. A l'exception des bateaux enregistrés dans les ports ou dans les lacs, tout bateau, naviguant ou amarré sur le Nil ou sur tout canal, drain ou autres eaux intérieures, devra être enregistré.

L'expression "bateau" est employée dans le sens le plus large ; elle comprend tout bateau à vapeur, à voile ou à tout autre moyen de propulsion, ainsi que toute construction flottante servant au commerce, à l'habitation ou à tout autre usage personnel.

2. L'enregistrement n'est valable que pour une année.

Un certificat d'enregistrement sera délivré moyennant paiement d'un droit à percevoir d'après le tarif suivant :—

P.T. 10 pour les bateaux dont la longueur à la ligne de flottaison n'excède pas 20 pieds.;

P.T. 20 pour les bateaux dont la longueur à la ligne de flottaison est supérieure à 20 pieds et n'excède pas 60 pieds ;

P.T. 30 pour les bateaux dépassant les 60 pieds.

Ces mêmes droits seront perçus pour chaque renouvellement de certificat ainsi que pour tout changement de propriété du bateau.

3. Tout bateau devra porter un numéro d'enregistrement.

4. Nos Ministres de l'Intérieur et des Travaux Publics sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente loi.

Ils prendront à cet effet tous arrêtés d'exécution nécessaires.

Fait à bord du Yacht "Sayar," le 27 Zil-kadeh 1335 (14 septembre 1917).

HUSSEIN KAMIL.

Par le Sultan :
Le Président du Conseil des Ministres,
Ministre de l'Intérieur,
HUSSEIN RUCHDI.

Le Ministre des Travaux Publics,
ISMAÏL SIDKY.

(*Traduction.*)

Govt. Press 3663-1917-100 ex.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

LOI N° 13 DE 1917

SUR L'ENREGISTREMENT DES BATEAUX.

ARRÊTÉ N° 21

Réglant les Conditions d'Application de la Loi N° 13 de 1917 sur l'Enregistrement des Bateaux.

(Extraits du "Journal Officiel" nos 79 et 88 du 20 Septembre et 15 Octobre 1917.)

LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue, directement ou par l'entremise de tout libraire, à l'IMPRIMERIE NATIONALE, Boulac; et au BUREAU DE VENTE, Ancien Palais Ismailia, Chareh Qasr el ʿAïni.

1917.

PRIX P.T. 2.

